١٤

تطور الاقتصاد الصيني
(١٩٧٨-١٩٩٢)
"دراسة تأريخية"

The development of the Chinese economy (1978-1992) «Historical study»

م.د. حسين جابر عبد الله
جامعة الامام جعفر الصادق(ع) / الخالص

M.Dr. Hussein Jaber Abdullah
Imam Jaafar Al-Sadiq (peace be upon him) University / Al-Khalis

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

يُمثل الاقتصاد أحد أهم جوانب القوة في الحياة السياسية المعاصرة، وبات يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مكانة الدولة ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعليه، وصفت العلاقة بين السياسة والاقتصاد بأنها طرفا مقص؛ إذ لا يجوز الاستغناء عن أحداهما، وكلما تطورت الدولة وبلغت مبلغاً مهماً من التقدم، نلحظ اهتمامها بالنشاط الاقتصادي، كما أن تقدم الحياة الإقتصادية في أي دولة يظل رهناً بالاستقرار السياسي، وهذا انطبق على الصين، فقد أدى انتقالها إلى الأشتراكية عام ١٩٤٩، وما حققته من تقدم ونجاح في سياستها الاقتصادية، برغم الظروف التي تحيط بها من كثافة سكانية هائلة وقلة بعض المواد الأولية، فضلاً عن التقلبات المناخية؛ إلى جعلها تجربة مليئة بالدروس لأغلب الدول النامية، مع أنه ليس ثمة تقييم مشترك لأهمية تلك التجربة الاقتصادية، فالبعض يقلل منها في حين يبالغ البعض الآخر في أهميتها، وتتبارى الاجتهادات والتقديرات الأمر الذي يجعل الاستمرار في دراستها مسألة حيوية.

في ضوء ذلك جاء هذا البحث لإعطاء لمحة موجزة عن تطور الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-١٩٩٢)، وهي مدة تولي الزعيم الصيني(دنغ شياو بينغ) زمام السلطة، لاسّيما أن حقبة الرئيس (ماو تسي تونغ) درست في العديد من الكتب والرسائل الجامعية.

قسم البحث على ثلاثة محاور رئيسة، تطرق الأول إلى أهمية الموقع الجُغرافي على النشاط الاقتصادي، وإعطاء لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية للأعوام (١٩٤٩-١٩٧٦). أما المحور الثاني فقد تناول أهمية الإصلاحات الاقتصادية في عهد (دنغ)، وأثرها في تطور الاقتصاد عن طريق ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الخارجية داخل الصين، في حين أوضح المحور الأخير، مقومات تطور الاقتصاد الصيني، وركزنا فيه على دراسة السياسة الزراعية والصناعية والتجارية، والتي يمكن عدها العمود الفقري لإنعاش ذلك الاقتصاد.

The development of the Chinese economy (1978-1992)

(Abstract)

The economy represents one of the most important aspects of strength in contemporary political life and it is now playing an influential role in determining the state's position and role at the regional and international levels. Accordingly the relationship between politics and economics was described as the tip of the scissors; It is not permissible to dispense with either of them and whenever the state develops and reaches a significant amount of progress we note its interest in economic activity and the progress of economic life in any country remains subject to political stability and this applies to China as its transition to socialism in 1949 and what it achieved of Progress and success in its economic policy despite the circumstances surrounding it of a huge population density and the scarcity of some raw materials as well as climatic fluctuations; To make it an experience full of lessons for most developing countries although there is no common assessment of the importance of this economic experience some underestimate it while others exaggerate its importance and jurisprudence and estimates compete which makes continuing to study it a vital issue.

The research section was divided into three main axes. The first touched on the importance of geographic location on economic activity and gave an overview of the economic conditions for the years (1949-1976). As for the second axis it dealt with the importance of economic reforms during the era of (Deng) and their impact on the development of the economy through the rise in foreign foreign investments inside China while the last axis explained the elements of the development of the Chinese economy and in it we focused on studying agricultural industrial and trade policy which can be counted The backbone to revive that economy.

أولاً: موجز جُغرافي وإقتصادي عن الصين (١٩٤٩-١٩٧٦):

تتطلب دراسة الأوضاع الإقتصادية لأيَّ دولة الإطلاع على الموقع الجُغرافي لها. وعليه، تقع الصين في الجُزء الشمالي من نصف الكُرة الشرقي بين دائرتي عرض ١٨°، ٥٣° شمالاً وخطي طول ٧٤°، ١٣٤° شرقاً [١]، تبلغ مساحتها نحو(٩٦٠٠٠٠٠ كم٢)، كما يحدها من الشرق كوريا وبحر الصين، ومن الجنوب دول الهند الصينية والهند والنيبال، ومن الغرب الباكستان وأفغانستان، ومن الشمال روسيا ومنغوليا[٢]. فقد ساعد طول سواحل الصين المُطلة على الساحل الغربي للمُحيط الهادي والبالغة نحو (٥٥٠٠ كم)، وأحاطتها بحواجز طبيعية مثل صحراء غوبي من الشمال، وهضبة التبت في الغرب، وجبال الهملايا في الجنوب، على تمتعها بعُزلة طبيعية عن العالم الخارجي لذلك أطلق الصينيون على بلادهم اسم(إمبراطورية الوسط) أو(مملكة الشعب الوسطى الزاهرة)[٣].

تتألف الصين من نطاقين كبيرين من الأراضي هُما(الصين الأصلية Proper China) و(الصين الخارجية Outer China)، إذ تشغل أراضي الصين الأصلية الجُزء الجنوبي الشرقي من رُقعة الصين، وتضم نحو(٩٠٪) من مجموع سُكانها، في حين تتألف الصين الخارجية وهي جُزء لاتتجزأ من أراضي الصين أربعة أقاليم هي(منشوريا Manchuria)، و(منغوليا Mongolia)، ويقعان في شمال شرق الصين، و(سينكيانغ Sinkiang)، و(التبت Ti-bet)، ويقعان في الغرب، وتشغل تلك الأقاليم نحو ١٥٪ من مساحة الصين الكُلية[٤].

يُعدّ التنوع الجُغرافي للصين واحد من أبرز الملامح التي تشتهر بها، إذ يوجد فيها سهل كبير لـ(نهر الأصفر Yellow River)، وسلسلة الجبال التي تتميز بها الأراضي إقليم(شانتونغ Shantung)، في شرق الصين، وهُناك في وسطها الأراضي المُنخفضة المُحيطة بـ(نهر اليانغستي Yangtze River)، وفي الغرب حوض إقليم(سجوان Szchewan)، الذي يُطلق عليه الصينيون أسم(الحوض الأحمر)، فضلاً عن هضاب وجبال إقليمي(كواي جو Kweichow)، و(يونان Yunan)، والمُلاحظ إن الطبيعة الجُغرافية للصين قد أسهمتْ بظهور مُجتمع متفرد ومتجانس إلى حد كبير تميزتْ به عن الدول الأُخرى[٥].

قسّمتْ السياسية الإقتصادية مُنذ إعلان الحُكم الشيوعي لجمهورية الصين في الأول من تشرين الأول ١٩٤٩، حتى وفاة زعيم الحزب الشيوعي(ماو تسي تونغ Mao Tse- Tung)[٦]، عام ١٩٧٦، إلى ست مراحل رئيسة هي:

أولاً: مرحلة الانتعاش والتعمير (١٩٤٩-١٩٥٢):

خصص القسم الأكبر لتلك المرحلة إلى إعادة العمل بالمشروعات المتوقفة، ووضع المسار العام للإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، وتحديد المبدأ الرئيسي للسياسة الإقتصادية، عن طريق تطوير وسائل

الإنتاج، وتعزيز التعاون بين الريف والمدينة، وإنشاء مشروعات جديدة[٧]، وأن أهم انجاز تلك المرحلة إعلان قانون الإصلاح الزراعي في الثامن والعشرين من حُزيران ١٩٥٠، الذي إحداث تحولات إجتماعية وسياسية واقتصادية على أثر صدوره، إذ حجم فيه إلى حد كبير التجارة الخاصة التي تقف عقبة بين الزراعة والقطاعات الأُخرى، والتي تستحوذ على قسم كبير من الثروات التي ينتجها الفلاحون، فضلاً عن ذلك، قضى عملياً على الربا الذي كان مصدراً من مصادر الإقتطاع من مداخيل الفلاحين[٨].

ثانياً: الخطة الخمسية الأولى(١٩٥٣-١٩٥٧):

تميزتْ تلك المرحلة ببذل جهود حثيثة لتطور القطاع الصناعي والإهتمام بـ(إقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scales)[٩]، لتطوير الصناعات الثقيلة على شاكلة الخُطط الخمسية الأولى في الإتحاد السوفيتي، من جانب آخر، أرتفع الإنتاج الزراعي، وبدأ الإنتقال من أشكال الأستثمار الخاصة إلى الأشكال الجماعية، ومن ثم الإنتقال السريع لأنماط التعاونيات المُختلفة، والتي أدتْ إلى التحول الكامل في أشكال الإنتاج الزراعي مُنذ بداية عام ١٩٥٧، وقد تزامن ذلك مع تعديلات مُهمة في القطاعات الإقتصادية الأُخرى، وتتصف نهاية تلك المرحلة بتكييف التجربة الإشتراكية العالمية مع ظروف الصين الخاصة، والإبتعاد عن التقليد المنهجي لأنموذج الإتحاد السوفيتي[١٠].

ثالثاً: الخُطة الخمسية الثانية(مشروع القفزة الكُبرى للأعوام ١٩٥٨-١٩٦١):

سعتْ تلك الخُطة إلى تعزيز الفكر الماوي في السياسة الإقتصادية، والأعتماد على الزخم الشعبي لزيادة الإنتاج بمعدلات كبيرة وخلال مُدة قصيرة، دون الأخذ بالحُسبان إلى العوائق المادية والتكنلوجية في الصين والأعتماد على الذات فقط [١١]، لاسيما بعد القطيعة مع الإتحاد السوفيتي التي قامتْ بدورها بسحب جميع خُبرائها من الصين في آب ١٩٦٠، مما أدى إلى نتائج سلبية وإخفاق تلك الخُطة، تزامن ذلك مع الظروف المناخية السيئة، ففي بعض المناطق زادتْ نسبة الأمطار فأحدث الفيضانات، وفي البعض الآخر-كجنوب الصين مثلاً- حدثتْ موجات جفاف طويلة، مما فاقهم من معاناة الشعب الصيني خلال تلك المرحلة[١٢].

رابعاً: مرحلة التصحيح والتدعيم ورفع المستوى المعاشي للمواطنين(١٩٦٢-١٩٦٥):

وهي مرحلة تمتْ فيها مراجعة أخطاء المراحل السابقة، ومحاولات تصحيح المسار الإقتصادي وإتباع سياسة(الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة)، وفي ضوء ذلك تم التركيز في القطاع الصناعي على الصناعات الكيمياوية للفائدة من الأسمدة ومُبيدات الحشرات، وإنتعاش صناعة الآلات والمكائن الزراعية، فضلاً عن الأهتمام بالصناعات النفطية لمواجهة الطلب على مصادر الطاقة، وإعطاء الأولوية لصناعة السلع الأستهلاكية[١٣].

خامساً: الخطة الخمسية الثالثة(١٩٦٦-١٩٧٠):

أقترن تنفيذ تلك الخطة مع إعلان (ماو) عن إنطلاق(الثورة الثقافية) في نيسان ١٩٦٦[١٤]، أما أهدافها الرئيسة هي تطوير القطاع الزراعي وحل مُشكلات السكن، والسعي في تطوير تكنولوجيا الصناعات العسكرية، وجعل الإقتصاد الوطني يعتمد على الموارد المحلية، وتطوير قطاع المواصلات والتجارة والثقافة والتعليم[١٥]. بيد إن تلك الخُطة لم تحقق أهدافها المرسومة لها، بسبب ضعف الإمكانيات في العمل لضعف الحوافز المادية، إذ تم إلغاء العلاوات والمُكافآت، وتقليص الأجور بنسبة(٢٠٪)، فضلاً عن التأثير السلبي للثورة الثقافية التي رغم ذلك نجحتْ نوعاً ما في تعزيز الإقتصاد الوطني، لكنها أخفقتْ في الكثير من المشروعات المُزمع تنفيذها، أي أصبحتْ خُطة بناء وهدم في وقت واحد[١٦].

سادساً: الخُطة الخمسية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥):

هدفتْ تلك الخُطة إلى إطلاق حُزمة من الإصلاحات الإقتصادية، لتحسين السياسة الإقتصادية منها أن يصل متوسط النمو السنوي للناتج الصناعي والزراعي إلى(٥إ١٢٪) سنوياً[١٧]، من جانب آخر أسهم الأعتراف بتمثيل الصين في مُنظمة الأُمم المُتحدة في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧١، وتحسين العلاقات مع دول العالم الرأسمالي، لاسيما الولايات المُتحدة الأميركية واليابان إلى الإنفتاح على الإقتصاد العالمي[١٨].

في ضوء ما تقدّم نُلاحظ إن الاوضاع الاقتصادية الصينية للمُدة(١٩٤٩-١٩٧٦)، أستطاعتْ من تجاوز الكبوات التي مرتْ بها، عن طريق مُحافظتها على أستقلالها الإقتصادي وتدعيمه واستيعاب التكنولوجيا المستوردة والمُلائمة للمُجتمع الصيني، مما أتاح لها وضع الأُسس في تطوير القوى المُنتجة وعلى نمط جديد، لاسيما بعد تحقيق الخطة الخمسية الرابعة نجاحات باهرة وملموسة على صعيد الإقتصاد الوطني، مُهيأة للصين حالة من الأستقرار والأزدهار، وإيجاد أرضية خصبة للإصلاحات الحاسمة التي حدثتْ عام ١٩٧٨، التي نقلتها إلى مطاف الدول المُتقدمة إقتصادياً.

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية في الصين (١٩٧٨-١٩٩٢):

رأى عدد من الباحثين بأن عملية الإصلاح الحقيقي للاقتصاد الصيني بدأت مع مجيء الرئيس(دنغ شياو بينغ Deng Xiaoping ١٩٧٨-١٩٩٢)[١٩] ، إذ شكلت مقررات الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني، المنعقدة في المدة (١٨-٢٢ كانون الأول عام ١٩٧٨)، انعطافة حاسمة في تاريخ الصين المعاصر وأحدثت ثورة حقيقية في الصين تماثل بها نظيرتها ثورة ١٩٤٩ في الحجم والأهمية وتتساوى معها في العمق والتأثير[٢٠].

أدرك (دنغ) حقيقة التحولات العالمية وواقعها ومقتضياتها واستوعبها جيداً وآمن بضرورة التحرر من الجمود الفكري الذي غلف العقل الصيني وإزالة تركة (ماو) الأيديولوجية والسياسية في المجالين

الداخلي والخارجي، فبذل (دنغ) جهوداً حثيثة لزيادة الإنتاج، وأعتماد أساليب مختلفة لتقليص الطلب لإعادة توازن البناء الاقتصادي، واستخدام(سياسة الباب المفتوح(Open door Policy مع الولايات المتحدة الأميركية ودول أوربا الغربية وصولاً إلى الدول النامية[٢١]، وكان سبب ذلك الانفتاح لرغبتها في التوصل إلى اتفاقيات تعاون مع دول العالم وبكافة القطاعات الاقتصادية، وبذلك صاغت الصين لنفسها إطاراً جديداً لسياستها الاقتصادية احتل موقعاً وسطاً ما بين الاشتراكية التقليدية والرأسمالية، مع الالتزام بالهدف العام الذي وضعته لنفسها [٢٢].

برزت أهمية إصلاح السياسة الاقتصادية الصينية نتيجةً لتعثر التنمية الاقتصادية المتمثلة بأنخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي في معظم المشروعات الحكومية، والرغبة في اعتماد الأساليب الإصلاحية من أجل رفع مستوى المعيشة، وأدخال التحسينات في أنظمة التخطيط والإدارة والحوافز، بحيث تكون ملائمة لمتطلبات المجتمع، لاسيما أن السياسة الاقتصادية الصينية في عهد(ماو) طبقت على وفق إستراتيجية تعتمد الواقعية في عملها تحت شعار « فلتشعر بالأحجار وأنت تعبر النهر» [٢٣] . وعليه، ووفقاً لـ(إستراتيجية التنمية Development Strate-gy)[٢٤]، الذي وضعته الحكومة الصينية عام ١٩٧٨ فأن عملية الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى مضاعفة إجمالي كمية الإنتاج خلال المدة(١٨٠-١٩٩٠)، من أجل حل مشكلة الغذاء للشعب، ومضاعفة الناتج القومي الإجمالي، لغرض وصول حصة الفرد من ذلك الناتج إلى مستوى جيد، فضلاً عن أجراء تحديثات في القطاعات الأقتصادية الرئيسة[٢٥]. ولغرض تحقيق تلك الإصلاحات قررت الحكومة أزلة العوائق التي تحول دون تحقيقها والمتمثلة بما يلي:

١- أنطلاقاً من الاعتقاد بعيوب النظام الاقتصادي المخطط مركزياً، أتجهت الحكومة بإلغاء القرارات المركزية ونقلها تدريجياً إلى عدد من الأقاليم لتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية ثم في عموم البلاد بهدف زيادة الإنتاج وتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الأقاليم لتحقيق استقلال اقتصادي نسبي.

٢- تغير هيكل البناء الاقتصادي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، إلى هيكل يتلائم مع أشكال متعددة للملكية، إذ أدركت الحكومة الصينية ضرورة إعطاء دور أكبر لقوى السوق، للعمل بحرية على وفق نظام اللامركزية. وتشجيع القطاع الخاص على التنافس مع الدولة في الإنتاج الصناعي والخدمات، الأمر الذي أدى إلى نمو تلك القطاعات وحسن من مستوى الخدمة ورفع مستوى المنافسة بينهما.

٣- أدخال نظام الحوافز المادية وإعطاء أهمية كبيرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام، بعد أن تم إلغاءه بفعل (الثورة الثقافية) بحجة أنها تؤدي إلى التنافر بين العمال[٢٦].

أيقن رجال السياسة الصينية بأن التجربة التطبيقية هي معيارهم الوحيد للحقيقة لذا تراهم

اختاروا أهدافاً إصلاحية لا تتطلب ثمناً باهظاً سياسياً واقتصادياً فضلاً عن مردودها الايجابي، الأمر الذي دفعهم لمتابعة مسيرت التحول الاقتصاد الصينياً من الاقتصاد السلعي المخطط الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل للتخطيط المركزياً إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي تقوم فيه آليات السوق بدور محرك لنشاط المشروعات، لاسيما وأن التخطيط ليس وقفاً على الاشتراكيةاً كما أن السوق ليس وقفاً على الرأسماليةاً فالتمييز ما بين الاشتراكي والرأسمالي بحسب رأي (دنغ) يتوقف على مدى إسهام النهج المتبع في نمو القوى المنتجة للمجتمع بما يزيد من قوة الدولة الاشتراكية ويرفع مستويات المعيشة بها[٢٧].

دعا (دنغ) إلى تكثيف الجهود من اجل بناء الدولة بكافة مفاصلها، الأمر الذي عده أولى المهمات التي من المفترض أن ينهض بها الشعب الصينياً مع منح الأولوية للبناء الاقتصادياً كونه المطلب التاريخي للبلاداً لقدرته على تقديم حلول واقعية لمشاكل الصين الداخلية والخارجية[٢٨]. فقد شدد الدستور الصيني النافذ لعام ١٩٨٢ على حتمية ذلك الأمر عبر المزاوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي، إذ نصت(المادة ١٥) من الدستوراًعلى « تضمن الدولة تطور الاقتصاد الوطني بصورة متناسبة ومنسقة عن طريق الموازنة الشاملة في التخطيط الاقتصادي، وعن طريق الدور التنظيمي الإضافي الذي يلعبه السوق» [٢٩].

إن قابلية الصين وقدرتها على إجراء التغييرات الضرورية في واقعها الاقتصادي العاماً أحدث نقلة نوعية ليس للاقتصاد الصيني فحسباً وإنما في الاقتصاد العالمي،لأن سياسة الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التنمية في المجال غير الحكومي قد أثارت وأدهشت العالم، ومن ابرز تلك التغيرات ما حققه الناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو بلغ في المتوسط ٩٫٩٪ خلال المدة (١٩٨١-١٩٨٨) وارتفع ذلك المعدل إلى ١٣٫٢٪ لعام ١٩٩٢، كما زاد الناتج المحلي الإجمالي للصين من ٢٥٣ مليار دولار لعام ١٩٨٣ إلى ٦٥٨ مليار دولار لعام ١٩٩٢، وزاد متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج من ٢٤٣ دولار سنويا عام ١٩٨٣ الى٥٤٦ دولا عام ١٩٩٢[٣٠].

برغم ذلك، رافق الطفرات الاقتصادية في معدلات النمو، زيادة في معدلات التضخم الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم (١)

متوسط للتضخم السنوي للأعوام(١٩٨٤-١٩٩٢)[٣١]

العام	معدل التضخم ٪
١٩٨٤	٢,٨
١٩٨٥	١١,٩
١٩٨٦	٧
١٩٨٧	٨,٨
١٩٨٨	٢٠,٧
١٩٨٩	١٣,٣
١٩٩٠	١,٤
١٩٩١	٥,١
١٩٩٢	٤

يتضح من الجدول السابق تقلب نسبة التضخم وفق التغيرات الاقتصادية الصعيدين الداخلي والخارجي. ألا أن الرئيس الصيني قال عن التضخم» عندما تفتح النوافذ لهواء نقي تدخل معه بعض الحشرات وربما بعض الأتربة، ولكن ذلك لايبرر إغلاق النوافذ على الغرف التي ينفد منها الأوكسجين»[٣٢].

ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الصين في حقل القطاع الخاص وإزاء الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي، فقد أزداد تدفق رأس المال الأجنبي أليها، وبلغ مساهمته في تكوين(رأس المال الثابت Fixed Capital)[٣٣] نحو١٨٫٥٪ عام ١٩٩٢، ويبين الجدول التالي مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين.

جدول رقم (٢)

مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين للأعوام (١٩٨٤-١٩٩٢)[٣٤]

العام	مقدار الاستثمار (مليار دولار)
١٩٨٤	١,٢٥٨
١٩٨٦	١,٨٧٤
١٩٨٨	٣,١٩٣
١٩٩٢	١١,١٦٠

يظهر من معطيات الجدول السابق تضاعف الاستثمار نحو١٠ أضاعف خلال الأعوام(١٩٨٤-١٩٩٢)، وذلك يدل على أن الصين تمتلك بيئة جاذبة للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

سار انفتاح الصين أمام الاستثمارات الأجنبية على مرحلتين الأولى تعرف بـ(المرحلة التجريبية ١٩٧٩-١٩٨٤) وقامت الصين خلالها بإنشاء أربع مناطق اقتصادية في جنوب شرق الصين بوصفها أداة تجريبية متخصصة ومحدودة النطاق، هدفها الأساس اختبار تطبيق مجموعة من الإصلاحات في تلك المناطق، ومن ثم إدخال تعديلات عليها، وبما يناسب الوضع الصيني، وفي حال نجاحها يتم تعميم التجربة في بقية أجزاء الصين. ولأجل إنجاحها، تم إصدار مجموعة من الإجراءات التفضيلية لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك المناطق، مثل منح سلطات إدارية واسعة تتمتع بالاستقلالية النسبية عن المركز، وإعفاءات ضريبية، وحوافز تشجيعية وتفضيلية للمستثمرين[٣٥]. أما المرحلة الثانية فقد عرفت بـ(مرحلة التوسع ١٩٨٤-١٩٩٢)، إذ دفع نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق مبتغاها إلى التوسع في إنشاء المزيد من المناطق المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، ففي عام ١٩٨٦ تم إنشاء ١٤منطقة تنمية اقتصادية وتكنولوجية، كما تم تحويل إقليم (هينان (Hunan إلى منطقة اقتصادية عام ١٩٨٨، وفتح شرق أقليم (شنغهاي -Shang hai) أمام الاستثمار الأجنبي عام ١٩٩٠[٣٦].

تعتمد إستراتيجية التعامل مع الشركات الأجنبية المستثمرة بحسب المنظور الصيني، على ثلاث محاور هي: التعلم منها عبر اقتباس أحدث ما توصلت إليه عمليات التصنيع التي ستنقلها تلك الشركات

إلى الصين، والتعاون معها عبر استيعاب الشركات الصينية للتكنولوجية المتطورة التي تنقلها للإفادة منها في تجديد تقانتها وتطويرها، فضلاً عن تحول الشركات الصينية إلى شريك استراتيجي للشركات العابرة للقارات، ومنافستها في الأسواق العالمية[٣٧]. وفي السياق نفسه، ومنذ قيام الصين بفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ثار جدل واسع داخل الصين بين مؤيد ومعارض ،حول جدوى ذلك الإجراء للاقتصاد الصيني ومزاياه، فالمؤيدون لتلك الخطوة يرون أن الدور الايجابي للاستثمار يتمثل في تقديم التكنولوجية المتقدمة ورأس المال، وطرق الإدارة الحديثة وزيادة وتوفر الوظائف وتوسيع حجم التجارة[٣٨].

أما الاتجاه المعارض فيرى الضد من ذلك، فالدور السلبي للاستثمار الأجنبي، يكون في مصلحة الشركات الأجنبية، وليس العكس، في ظل احتكارها التكنولوجية المتقدمة، ودفعها المنافسين المحليين خارج السوق، والانتقاص من قيمة المساهمة الوطنية في المشروعات المشتركة بأقل من قيمتها الفعلية، لأن الصين ستصبح مجرد مكان للتجميع وليس الإبداع، وعدم انتقال الخبرات الإداري إلى المشروعات الحكومية، وانخفاض نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية، كما أن بعض رؤوس الأموال الصينية تهرب إلى خارج البلاد لتعود مرة أخرى إليها، لتحقيق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن نظام الأجور الذي يطبق مع العمال الصينيين ويكون في صالح الشركات الأجنبية[٣٩].

وعلى الرغم من الإشكالات التي يثيرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، غير أنه لا يمكن نكران حقيقة أن ذلك الاستثمار يتزايد حجمه عاماً بعد آخر، مما يجعله يسهم مساهمة جادة في تقدم الاقتصاد الصيني ويرفع عدد المشروعات الاستثمارية المباشر في الصين للأعوام (١٩٧٩-١٩٩٢) كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم (٣)

عدد المشروعات الاستثمارية المباشر في الصين للأعوام (١٩٧٩-١٩٩٢)[٤٠]

العام	عدد المشروعات
١٩٧٩-١٩٨٢	٩٢٠
١٩٨٣	٦٣٨
١٩٨٤	٢١٦٦
١٩٨٥	٣٠٧٣
١٩٨٦	١٤٩٨
١٩٨٧	٢٢٣٣
١٩٨٨	٥٩٤٥
١٩٨٩	٥٧٧٩
١٩٩٠	٧٢٧٣
١٩٩١	١٢٩٧٨
١٩٩٢	٤٨٧٦٤

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك عوامل عدة تدفع الشركات الأجنبية لتوجيه استثماراتها نحو الصين، منها تكلفة الإنتاج المتدنية والإنتاجية

المتزايدة لقوة العمل الصينية وتوافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة وغنى الصين بالموارد الطبيعية، والإمكانات الكبيرة الكامنة للسوق الصيني، فضلاً عن موقعها الجغرافي المطل على سواحل المحيط الهادي ساعد على خفض تكاليف النقل، والاستقرار السياسي الذي عاشته الصين كل هذه العوامل ساعدت على زيادة الاستثمار الأجنبي داخل الصين.

ثالثاً: مقومات تطور الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-١٩٩٢):

أ- السياسة الزراعية:

أن عدم كفاءة القطاع الزراعي قبل عام ١٩٧٨ أثر سلباً على الإنتاج، وعليه حصل على عناية الرئيس (دنغ) نظراً لان الريف يضم الجزء الأعظم من سكان الصين، وعليه تدخلت الحكومة الصينية في مجال الزراعة بطريق مباشرة أو غير مباشرة لتنظيم شؤنها بدءاً من تنظيم الملكية، وما ينجم عنها من علاقات بين الإطراف المعنية بالعملية الإنتاجية، وإنتهاءً بالعمليات التسويقية ومراقبة الأسعار[٤١].

أخذ تطور القطاع الزراعي بدءاً من عام ١٩٧٨، باستحداث (نظام المسؤولية التعاقد) الذي حلّ محل نظام (الكوميونات Communes)[٤٢] القائم على مبدأ الجماعية إذ أكتسب نظام مسؤولية الإنتاج شكلاً جديداً فبعد إن كان الفلاحون يعملون بوصفهم جزءاً من فرق الإنتاج التي تتألف من عدد من الأسر الريفية يتقاسمون فيما بينهم العمل والحصاد أصبح الفلاحون - بموجب الشكل الجديد من هذا النظام- يمتلكون الأرض والمعدات التي توفرها لهم التعاونيات الزراعية على أن تقوم الدولة بتحديد حصص الإنتاج لهم[٤٣].

وفي هذا الصدد أسهم نظام المسؤولية التعاقد السماح للفلاحين بامتلاك الأرض على وفق عقود تمتد على الأقل من خمسة عشر عاماً وبعدها تصبح ملكاً لهم، ومن خلال ذلك النظام يستطيع الفلاحون بيع المنتجات التي تزيد عن الحصص المتعاقد عليها مع الدولة في السوق الحرة، ونقل الأرض الزراعية المتعاقد عليها من أسرة إلى أخرى من خلال عمليات البيع والشراء ذلك كله من أجل خلق ارتباط متزايد بالأرض وتشجيع الاستثمار في الزراعة والتخطيط الطويل الأمد[٤٤]. فضلاً عن ذلك، شجعت الحكومة الصينية الفلاحين على استثمار أموالهم وجهودهم في إنتاج منتجات أخرى غير المحاصيل الزراعية مثل تربية الأبقار وإنشاء أحواض الأسماك وتكوين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تختص بالتعامل مع المنتجات الزراعية، وقد أسهم ذلك التطور على زيادة نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج القومي، وتوفير فرص عمل لملايين الفلاحين ورفع مستوياتهم المعيشة[٤٥].

كما اعتمدت الحكومة على سياسة تحديد الأسعار الزراعية وحيثيات تلك الفكرة مؤداها إن كمية المنتوج الزراعي ونوعيته تحدده أسعار السوق لا تخطيط الدولة، واتساقاً مع تلك السياسة، قامت الدولة بإلغاء شراء حصص الإنتاج الزراعي كلها

عدا القطن والحبوب، مما أسهم في ظهور الأُسر الريفية المتخصصة في إنتاج محاصيل غير زراعية مثل الشاي والفاكهة والزهور والأعشاب الطبية وغيرها[٤٦]. ومن أجل تعزيز الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وزيادة الإنتاج الزراعي، أتبعت الحكومة الصينية سياسة خاصة تقوم على بيعها وسائل الإنتاج المملوكة لها من شاحنات وعربات نقل وجرارات وغيرها للفلاحين، وقد شجع ذلك الأجراء فيما بعد على التركيز على التقانة الزراعية بهدف زيادة إنتاجهم بأقل تكلفة، وبحلول عام ١٩٨٢ أصبح ثلثا الماكنات الزراعية تدار من الملكيات الصغيرة التي زادت من نسبة مساهمتها في الناتج القومي[٤٧].

من جانب آخر، قامت الصين ابتداءً من عام ١٩٩٢ بإجراء أكبر تعداد سكاني للريف الصيني شارك فيها ٦ ملايين من الكوادر المدربة شملت ٣٠٠ مليون أسرة ريفية وبمساعدة فنية ومالية من (منظمة الأغذية والزراعة – فاو-Food and Agri-culture Organization-FAO) [٤٨]، ويهدف ذلك الأجراء التغلب على مشاكل تجميع المعلومات عن الريف التي تعاني منها الصين منذ قيام عملية الإصلاح عام ١٩٧٨، لكي تتمكن الحكومة من حل مشكلة توفير الأمن الغذائي للشعب وتقدير الاحتياجات المستقبلية للريف الصيني من بذور وأسمدة ومكائن[٤٩].

إن إنتعاش السياسة الزراعية لم يخلُ في الحقيقة من بعض النتائج السلبية، فالحفاظ على الوتيرة المتصاعدة من التقدم أصبح يصطدم ببعض العقبات أهمها مشكلة تراجع الإنتاج الزراعي ولاسيما إنتاج الحبوب منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، بسبب التحول من النشاط الزراعي إلى الصناعي، والتوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية والتلوث، وزيادة السكان التي باتت تستهلك كل زيادة في الحبوب، فضلاً عن رغبة الفلاحين زراعة محاصيل تدر أموالاً أكثر مثل الفواكه والخضراوات[٥٠].

وفي ضوء ذلك أعلنت الحكومة الصينية في بداية عام ١٩٩٢ سلسلة من الإجراءات، منها تعزيز قوى الإنتاج في المناطق الريفية، واستيعاب عشرات الملايين من قوة العمل المحلية سنوياً، وتحسين العملية الزراعية ، أنفقت مبالغ كبيرة على الأسمدة والبذور والمعدات الزراعية والري، وعلى الرغم من إن الإجراءات الأخيرة كانت على حساب المستهلكين وفي صالح المنتجين فأن الحل الذي اقترحه البعض في توفير دعم اكبر للمواد الغذائية سيكون حلاً غير واقعي لأنه سيؤدي إلى عجز في الميزانية الحكومية[٥١].

وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي مقدار المنتجات الزراعية والحيوانية للأعوام(١٩٧٨-١٩٩٢).

جدول رقم (٤)

مقدار المُنتجات الزراعية والحيوانية للأعوام (١٩٧٨-١٩٩٢)[٥٢]/ عشرة الآف طن

نوع المنتوج	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
الحبوب	٣٠٤٧٧	٣٧٩١١	٤٤٦٢٤	٤٤٢٦٦
القُطن	٢١٦٨	٤١٤٥	٤٥١٢	٤٥٣٢
المنتجات الزيتية	٥٢١٧	١٥٧٨٤	١٦١٣٤	١٦٤٢١
قصب السُكر	٢١١٢٣	٥١٥٤٩	٥٧٦٢٠	٧٣٠١١
الكتان	٥٤٢	٢٠٦١	٧٢٦	٦١٨
التبغ	١٠٥٣	٢٠٧٥	٢٢٥٩	٣١١٨
الشاي	٢٦٨	٤٣٤	٤٥٠	٥٦٠
الفواكه	٦٥٧٠	١١٦٣٨	١٨٧٤٤	٢٤٤١٣
اللحوم	٨٥٦٤	١٧٦٠٧	٢٥١٣٦	٢٩٤١٦
المُنتجات المائية	٤٦٦	٧٠٦	١٢٣٧	١٥٥٨

يُبين الجدول رقم(٤) أرتفاع مقدار أغلب المنتجات الزراعية والحيوانية، نتجةً لإصلاح السياسة الزراعية، إذ زادت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي للمدة (١٩٧٨-١٩٩٢)، نحو (٧أ٥٪) كما بلغ عدد العاملين بالقطاع الزراعي في عام ١٩٩٢ نحو(١٠٠) مليون عامل من مجموع قوة العمل الريفي المقدرة بـ(٤٣٠) مليون عامل، كما أدخلت الصين تحسينات كبيرة على التجهيزات الزراعية، فقد أستخدم نحو (٧٢٠) ألف جرار كبير ومتوسط، و(٧٨٤٠) إلف جرار صغير، ونحو(٦٨٠) إلف شاحنة، وبلغت مساحة الأراضي المروية(٨٢أ٤٨٦) مليون هكتار، وكمية الأسمدة الكمياوية المستخدمة في الزراعة(٥٠١أ٣١) مليون طن عام ١٩٩٢[٥٣].

يُلاحظ إن السياسة الزراعية قد واجهت عدد من المشاكل برغم الإجراءات الإصلاحية، منها صغر مساحة الراضي الزراعية قياساً مع عدد السكان، وأن النمو السكاني في الريف يفسد الايجابيات المتحققة من تلك الإصلاحات، كما أن الإنتاجية الزراعية منخفضة وتعاني من تقلبات مستمرة بسبب الكوارث الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها، مثل الفيضانات وموجات الجفاف وتعرية التربة.

ب. السياسة الصناعية:

تُعد السياسة الصناعية أهم مرتكزات الاقتصاد القومي، لذا لم تتردد القيادة الصينية في ايلائها عنايتها الخاصة مادةً أليها مظلة التغيير والتحول، فقد أصدر مؤتمر الحزب الشيوعي لعام ١٩٧٨، عدد من الإجراءات التي تدعم ذلك القطاع منها، تقليص نفوذ اللجان الحزبية المسؤولة عن اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الصناعيةأ وتحويل صلاحياتها الواسعة إلى المديرين والمهندسين والفنيين على وفق نظام المسؤولية، والتقليل من قيود المركزية داخل المؤسسات الصناعية المملوكة للدولةأ ومنحها الاستقلالية في إدارة شؤونها، وإطلاق نظام مسؤولية المدير بوصفهاأ وسيلة للقضاء على المركزية، وبصدور قانون تنظيم مؤسسات الدولة الصناعية عام ١٩٨٣أ كانت المصانع قد تحررت من قيود المركزية إلى حد ما[٥٤].

لكن الأرضية المرنة التي أعطيت للقطاع الصناعي الخاص، سببت تدريجياً عدد من المشاكل للمؤسسات الصناعية المملوكة للدولةأ فقد تدهور الوضع المالي في بعض الفروع الصناعية الناجحة تقليدياً مثل صناعة النسيج والسياراتأ مما قدم دليلاً واضحاً وقاطعاً على الضرورة الملحة لإصلاح تلك المؤسسات، وقد تكون تلك المشكلة الأكثر صعوبة وإتساعاً التي واجهت الاقتصاد الصيني، إذ أدى إخفاق المحاولات السابقة لإصلاح السياسة الصناعية إلى زيادة شكوك البعض حول نجاح عملية إصلاح السياسة الاقتصادية الصينية بمجملها، بينما رأى بعض الاقتصاديين حتمية الانتقال إلى خصخصة المشاريع المملوكة للدولة[٥٥].

في الوقت الذي أسهمت فيه تلك المشاريع بالحصة الأكبر في ميزانية الحكومةأ أخذت مساهمتها تتراجع من ٧٨٪ عام ١٩٧٨ إلى ٤٦,٣٪ عام ١٩٩٢، مما اضطر الدولة إلى تمويل تلك المشاريع عن طريق القروض المصرفيةأ فلم تعد تلك الشركات تسهم بالنسبة الأكبر من الإنتاج القومي وإنما أصبحت المستهلكة الأكبر له. مما استدعى إجراءات فعالة ، أبرزها تحويل الشركات الحكومية إلى قطاع مختلط وبيع جزء من أسهمها إلى العاملين فيها تباعاً، وإعلان الإفلاس بوصفها وسيلة لوقف المديونية، علاوةً عن إعطاء امتيازات إلى الشركات التي قللت من نسبة الديون إلى مستويات مقبولة[٥٦].

بَيْدْ أن تلك الإجراءات لم تكن كافية بالقدر الذي يمكنها إيقاف اخفاق المشاريع الحكوميةأ مما دفع المسؤولين إلى الإسراع بتطبيق المزيد من الإصلاحاتأ أهمها تحجيم سياسة دعم المؤسسات الحكومية ولاسيما الصناعية منها، إذ فرض ذلك الأجراء قيوداً شديدة على الشركات الخاسرةأ بعد إن عجزت عن مواصلة إنتاجها ودفع أجور عمالهاأ سوى الاندماج مع شركات أخرى وألا فان الخروج من السوق سيكون هو المصير المحتوم، إذ شجعت الحكومة الصينية الاندماج ما بين الشركات الصينيةأ وأحياناً كان ذلك التشجيع مغلفاً بضغط تمارسه الحكومات المحلية على الشركات الرابحة لشراء أخرى خاسرةأ وقد افرز

اندماج شركات رابحة مع أخرى ذات إنتاج مغاير مشاكل عدة للأولى مثل إنشاء شبكة توزيع جديدة لتسويق منتوجها وامتلاك المعرفة اللازمة لتشغيل الشركة الجديدة [٥٧].

إن نظرة الحكومة الصينية للمؤسسات الصناعية لا تماثل نظيرتها الغربية التي ترى أن أفضل الحكومات اقلها مركزية بينما ترى الحكومة الصينية أن الإبقاء على السيطرتها على تلك المؤسسات يحقق للدولة أغراض وفوائد عدة، منها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي إذ تعد المشروعات المملوكة للدولة أشبه بأجهزة تحكم، فهي برغم استيعابها لملايين العمال غير المطلوبين في السوق تقدم نظام خدمة اجتماعية متكامل، وإذا ما تم الاستغناء عن خدمات هؤلاء فان التكلفة التي ستتحملها الدولة في صورة إعانات بطالة وتقاعد ومشاكل سياسية ستكون أضعافا مضاعفة، فضلاً عن أمتلاك الحكومة زمام هيمنتها على الاقتصاد القومي، لأن المؤسسات إذا ما أُحسِنت إدارتها فإنها تصبح مصدراً لزيادة الناتج القومي، ومحرك للسوق المحلية والعالمية [٥٨].

أدت إجراءات خصخصة المشاريع الصناعية المملوكة للدولة التي تتبعها الحكومة إلى بروز أشكال جديدة من الملكية، فإلى جانب الملكية العامة التي تقلصت في بعض المجالات ظهرت أنواع أخرى من الملكيات مثل الملكية التعاونية وهي عبارة عن مؤسسات كانت مملوكة للدولة لكنها بيعت على شكل أسهم للعاملين فيه، مما أدى إلى ظهور بنية تعاونية جديدة [٥٩]. لكن هناك بعض الحقائق حول دور القطاع الخاص وآلية عمله في الصين والذي يختلف كثيراً عن نظيره القطاع الخاص في العالم الرأسمالي منها، أن المشروعات الخاصة هي مشروعات مكملة للقطاع العام نظراً لقدرتها على تحسين كفاءته من حيث امتصاصه للبطالة أو الإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية اللازمة من منتجات وخدمات جديدة، علاوةً عن ذلك فأن الحرية التي يلتمسها منظمو المشروعات الخاصة تسهم في قيام مجتمع أكثر انفتاحاً وقائم على توفير الحقوق والقوانين التي تحميهم. وفي الوقت نفسه نُلاحظ إن العاملين في المشروعات الخاصة ليسوا منفصلين عن أجهزة الدولة بل هم أعضاء فيها وينبع نجاحهم من قدرتهم في استعمال النظام لمصلحتهم كمكافأة لخدمتهم الطويلة، فالكثير من الشركات الخاصة المرخصة أسسها مسؤولون حكوميون أو أقاربهم وأن قدرتهم على إصلاح السوق، وإصدار تراخيص الإنتاج والتجارة الخارجية والحصول على القروض المصرفية جعلتهم في وضع أفضل من المواطنين العاديين لاستثمار الاقتصاد المختلط الجديد، بمعنى إن الدولة تسيطر على قطاع الأعمال أكثر من سيطرة الأخير عليها [٦٠].

واستجابة منها لمتطلبات الانضمام إلى(الإتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة- الغات -General Agreement on Tariffs and Trade – GATT)[٦١]، التي تستلزم بيئة اقتصادية تتماهى مع متطلبات تلك العضوية ولمواجهة تحديات العولمة

أخذت الصين منذ عام ١٩٩٢ بالسير على وفق سياسة صناعية جديدةً هدفها تحقيق تحولين استراتيجيين هما:

١- التركيز على ما سمي بالصناعة الارتكازية (Pillar Industries) والتي حددتها الحكومة الصينية بأربع مجموعات رئيسة هي صناعة الآلات والمعدات، والالكترونيات، والبتروكيمياويات.

٢- العمل على إنشاء صناعات تصديرية ذات مقدرة عالية على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، عن طريق الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلالية في السياسة الاقتصادية الصناعية، والتقليل من التداعيات السلبية التي تتركها تقلبات الطلب في السوق العالمية على الاقتصاد [٦٢].

أما إحصاءات الناتج الإجمالي الصناعي فتشير إلى تحقيق معدلات علية بلغت نحو (١١٫٢١٪) عام ١٩٩٢، منها (٧٫١٤٪) حصة القطاع الخاص، و(٤٫٦٪) حصة القطاع الحكومي، أي أن زيادة حصة الناتج الصناعي الإجمالي جاءت نتيجةً لنشاط القطاع الخاص، بسبب أنخفاض حصة الناتج الصناعي في المشاريع الحكومية من الناتج الصناعي الكلي من(٧٦٪) عام ١٩٨٠ إلى(٥٣٪) عام ١٩٩٢، بينما أرتفعت حصة الناتج الصناعي الخاص من الناتج الصناعي الإجمالي من (٢٤٪) إلى(٤٧٪) خلال المدة نفسها[٦٣]. وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي كمية المنتجات الصناعية الصينية للأعوام(١٩٧٨-١٩٩٢).

جدول رقم (٥)

كمية المُنتجات الصناعية الرئيسة للأعوام (١٩٧٨-١٩٩٢)[٦٤].

المُنتجات	وحدة القياس	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
الفحم الخام	(١٠٠) مليون طن	٦١٨	٨٧٢	١٠٨٠	١١١٦
النفط الخام	(١٠) الآف طن	١٠٤٠٥	١٢٤٩٠	١٣٨٣١	١٤٢١٠
القُدرة الكهربائية	(١٠٠) مليون كيلو واط/ ساعة	٢٥٦٦	٤١٠٧	٦٢١٢	٧٥٣٩
الفولاذ	(١٠) الآف طن	٣١٧٨	٤٦٧٩	٦٦٣٥	٨٠٩٤
الجرارات الكبيرة والمتوسطة	(١٠) الآف جرار	١١٣٥	٤٥٠	٣٩٤	٥٧٠
السيارات	(١٠) الآف سيارة	١٤٩١	٤٣٧٢	٥١٤٠	١٠٦٦٧
الدراجات	(١٠) الآف دراجة	٨٥٤٠	٣٢٢٧٧	٣١٤١٦	٤٠٨٣٦
الألياف الكيمياوية	(١٠) الآف طن	٢٨٤٦	٩٤٧٨	١٦٥٤٢	٢١٣٠٤
الأسمنت	(١٠) الآف طن	٦٥٢٤	١٤٥٩٥	٢٠٩٧١	٣٠٨٢٢
الغزل	(١٠) الآف طن	٢٣٨٣	٣٥٣٥	٤٦٢٦	٥٠١٧
السكر	(١٠) الآف طن	٢٧٧	٤٥١	٥٨٢	٨٢٩
الأسمدة الكيمياوية	(١٠) الآف طن	٨٦٩٣	١٣٢٢٣	١٨٩٧٧	٢٠٤٧٩

من معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ تنامي الإنتاج على اغلب السلع، لاسيما أن الصين احتلت المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج الحديد والصلب الفحم والاسمنت والأسمدة، والمرتبة الثانية عالمياً والرابعة في إنتاج المنتجات الالكترونية ذات التقانة العالية [٦٥].

ج- السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية الإجراءات الحكومية المتخذة من خلال القيود والتنظيمات المتعلقة بتجارة الدولة، التي قد تفرض عدد من القيود على حرية تدفق التجارة كفرض التعريفة الكمركية أو تحديد حصص الاستيراد أو التصدير، وتكون على نوعين: سياسة حُرية التجارة وسياسة حمايتها[٦٦].

خضعت التجارة الخارجية للصين قبل عام ١٩٧٨ لتحكم أثنى عشر شركة تجارية مملوكة للدولة، لكن الوضع قد تغير بعد ذلك العام، إذ أقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءات عدة لإصلاح نظام التجارة الخارجية من خلال تخفيض القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي، وتحديد سعر الصرف، ودعم الإنتاج ذي الصفة التصديرية في المناطق الساحلية، وإيفاد المسؤولين ذوي القدرة على اتخاذ القراراتاً وتوزيعهم على الوزارات الاقتصادية والأقاليم والمشاريع المختلفة، والسماح لكل إقليم بوضع إستراتيجيته الخاصة بالانفتاح وتطبيقها[٦٧].

لقد أسهمت تلك الإجراءات وغيرها في الزيادة التدريجية لنسبة التجارة الخارجية الصينية وكما هو موضح في الجدول آلاتي:

جدول رقم (٦)

حجم التجارة الخارجية للصين (١٩٨٤-١٩٩٢) القيمة (مليار دولار)[٦٨]

العام	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الميزان التجاري
١٩٨٤	٢١,٣٩٠	٢٧,٤١٠	٤٨,٨	٦,٠٢
١٩٨٥	٢٧,٣٥٠	٤٢,٢٥٢	٦٩,٦٠٢	١٤,٩٠٢
١٩٨٦	٣٠,٩١٢	٤٢,٩٠٤	٧٣,٨١٦	١١,٩٩٢
١٩٨٧	٣٩,٤٣٧	٤٣,٢١٦	٨٢,٦٥٣	٣,٧٧٩
١٩٨٨	٤٧,٥١٦	٥٥,٢٦٨	١٠٢,٧٨٤	٧,٧٥٢
١٩٨٩	٥٢,٥٣٨	٥٩,١٤٠	١١١,٦٧٨	٦,٦٠٢
١٩٩٠	٦٢,٠٩١	٥٣,٣٤٥	١١٥,٤٣٦	٨,٧٤٦
١٩٩١	٧١,٩١٠	٦٣,٧٩١	١٣٥,٧٠١	٨,١١٩
١٩٩٢	٨٤,٩٤٠	٨٠,٥٨٥	١٦٥,٥٢٥	٤,٣٥٥

إن التزايد المستمر في أقيام التجارة الصينية، أدى إلى تحسن مركز الصين في التجارة العالمية، إذ انتقلت الصين من المركز الثاني والثلاثين في عام ١٩٧٨، إلى الحادي عشر عام١٩٩٢، وتتكون أهم صادرات الصين من الآلات

والمعدات، والنسيج والملابس والأحذية والسلع الرياضية والألعاب، أما وارداتها فتشمل الآلات، والمعدات والبلاستيك والحديد والفولاذ والمواد الكمياوية[٦٩].

يبدو أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فتح الآفاق أمام تجارتها الخارجية، وأنعكس ذلك الانضمام على أدائها التجاري، فالانضمام سمح للصين قبل كل شيء تحرير أسواقها، وانفتاحها أمام التنافس الأجنبي، وزاد من فرصها التجارية الجديدة، ولاسيما في الصناعات الكثيفة العمالة.

الخاتمة

بعد هذه البحث الموجزة عن تطور الاقتصاد الصيني للمدة (١٩٧٨-١٩٩٢)، نُلاحظ أن أصلاح وامتلاك المقدرة على تغيير البناء الاقتصادياً وإكسابه طابعاً حديثاً وأكثر استقراراً، كان هاجساً ارق بال القيادة السياسية التي امتلكت زمام الأمور بعد وفاة (ماو)، فالتجرد من الماضي الرأسماليةً والتكيف اللامتناهي مع الاشتراكي، أمران تكتنفهما صعوبات جمة، بمعنى أن تبني منهجاً واحداً يعني أخفاقا للتطور الاقتصادياً لذا اهتدت القيادة الصينية لصيغة ابتكاريةً تقوم على المزاوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي في منهج ثالث هو (اقتصاد السوق الاشتراكي)، عن طريق التفاعل المستمراً والمتزايد ما بين الاقتصادين العالمياً والصينياً من خلال سياسة الانفتاحاً أسهم في أن يضع الأخير نفسه ضمن إطار تحكمه العقلانية والموضوعية في صياغة سياساته وتقريرهاً من خلال اعتماد آليات ذات مرونة وتواصلاً تعكس قابلية تكيفية توفر مستويات عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإمكانات جيدة في إقامة نظام اقتصادي أكثر انفتاحاً وتقدماً.

أسهم نمو الاقتصاد الصيني في تنشيط اقتصادها الداخلي، من خلال وسائل عدة منها دفع الشركات الأجنبية على توجيه استثماراتها نحو الصيناً مستفيدة من التسهيلات الممنوحةاً ورخص العمالة، وتعزيز التبادل التجارياً والتعاون الاقتصادي ما بينها والعالم الخارجي، وتشجيع بعض دول المنطقة، ولاسيما ذات النهج الشيوعي على انتهاج الطريق الصيني مع بعض التغيير أملاً في تطوير بلدانهم.

المصادر والهوامش

(1) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, 15th. ed., (Chicago, Encyclopedia Britannica, Inc., 1974), pp. 259-260.

٢- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تأريخ آسيا الحديث والمُعاصر،(بغداد، ٢٠٠٦)، ص١.

٣- حسن سيد أحمد أبو العينين، جُغرافية العالم الإقليمية. آسيا الموسمية وعالم المُحيط الهادي، جـ١، ط٢، (القاهرة، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٤)، ص٤٢١-٤٢٢.

٤- مُنتهى طالب سلمان، موجز تأريخ آسيا الحديث

ومُعاصر، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص١١-١٢.

٥- المصدر نفسه، ص ١٣.

٦- ولد في ٢٦ كانون الأول ١٨٩٣، في قرية(شاوشان Shaoshan)، التابعة إلى مُقاطعة (هونان Hanon- وسط الصين)، من عائلة فلاحية، دخل جامعة بكين عام ١٩١٨، تأثر هُناك بالأفكار الشيوعية، أسهم في إنعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني في تموز ١٩٢١. قاد ماو المسيرة الطويلة للحزب الشيوعي ونجح في الانتصار على(تيشانغ كاي شيك Haing Kai Skek ١٨٨٧-١٩٧٥)، زعيم الحزب الوطني الصيني(الكومنتنغ Kuomintang)، أثناء الحرب الأهلية(١٩٤٥-١٩٤٩)، فأعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، وخلال وجودهُ في السلطة كان لهُ الكثير من الأعمال على الصعيد السياسي والإقتصادي منها مشروع القفزة الكُبرى عام ١٩٥٨، والثورة الثقافية عام ١٩٦٦، توفى في(١٩ أيلول ١٩٧٦).

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, 1st. ed., (Tokyo, Kodansha, Lid., 1983), p. 111; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, p. 589.

٧- Robert F. Emery, Recent Economic Developments in Communist China, " Asian survey", Vol. VI, No. 6, June 1966, p. 303.

٨- شارل بتلهايم وآخرون، بناء الإشتراكية في الصين، ترجمة فوّاز طرابلسي، (بيروت، منشورات دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص٤٥-٤٦؛ ماو تسي تونك، المسألة الزراعية في الصين، (د.م، ١٩٥٨)، ص ٦-٨.

للتفاصيل عن أثر قانون الإصلاح الزراعي على الريف الصيني. يُنظر:

محمود الدُرّة، التجربة الشيوعية في الصين. مُشاهدة ودراسة، (بيروت، دار الكفاح – دار الكاتب العربي، ١٩٦٤)، ص٢٢١-٢٨٥؛ سامي جواد النوفل، تجربة الإصلاح الزراعي في جمهورية الصين الشعبية، « مجلة الإقتصادي»، بغداد، العدد الثالث، السنة الحادي عشرة، أيلول ١٩٧٠، ص١٣٧-١٥٤؛ نُخبة من كُتابها، الصين المُتحررة، ترجمة أحمد مصطفى، (مصر، دار المعارف، ١٩٥٧)، ص٥٥-٧٢؛ مارسيل كاشان وآخرون، الصين في موكب النور، ترجمة ميشال سُليمان، (بيروت، منشورات مكتبة المعارف، ١٩٥٦)، ص١٢-١٩.

٩- تؤدي زيادة النمو الإقتصادي لأي دولة إلى إتاحة الفُرصة أمام المؤسسات الصناعية، لتحقيق مزيداً من التخصص في نشاطها للحصول على أرباح وفوائد تؤثر إيجابياً على الدخل القومي لبلد، وهذا ما سعتْ إليه الحكومة الصينية حينذاك. وسام هادي عكار عظيم، تطور سياسة اليابان الإقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٣ «دراسة تأريخية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية ابن رُشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٨١.

١٠- عمار ناصر عليوي الجُميلي، مسيرة الإصلاح والتحديث في الصين(١٩٤٩-١٩٧٦)، رسالة

ماجستير غير منشورة، كُلية التربية ابن رُشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١١٩؛ أستافيين، مسائل التطور الصناعي لجمهورية الصين الشعبية في الخُطة الخمسية الأولى، بحث في كتاب: الصين المُعاصرة. مشاكلها الإجتماعية والإقتصادية، ترجمة محمد الجُندي، (موسكو، دار التقدُّم، ١٩٧٥)، ص١٢٦-١٢٧.

١١- محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي، تقويم تجربة البناء الإقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية التربية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٣٤-٣٧.

١٢- نزيرة الأفندي، القفزة الإقتصادية للصين في عهد ماو، « مجلة السياسة الدولية «، القاهرة، العدد ٤٧، كانون الثاني ١٩٧٧، ص٢٤٥؛ بتلهايم وآخرون، المصدر السابق، ص٤٧.

١٣- طاهر فاضل حسون البياتي، البناء الإشتراكي في الصين، «مجلة الإقتصادي»، العدد الثالث، السنة العشرون، تشرين الأول ١٩٧٩، ص٣٧-٣٨؛ الزُبيدي، المصدر السابق، ص٣٨-٣٩.

١٤- للتفاصيل عن الثورة الثقافية في الصين وأثرها على الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية. يُنظر: بوفين ديليوسين، الأزمة السياسية في الصين، (موسكو، دار التقدُّم، د.ت)، ص١٩٠-٢١٤؛ الثورة الثقافية في الصين الشعبية، «مجلة السياسة الدولية»، العدد١١، كانون الثاني، ١٩٦٨، ص٢٠٤-٢٣٨.

١٥- عفاف مسعد العبد، دراسات في تأريخ الشرق الأقصى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص٩٨-٩٩.

١٦- عبد الكريم أحمد، الثورة الثقافية في الصين، جـ١، «مجلة الكاتب»، القاهرة، العدد٧٣، السنة السابعة، نيسان ١٩٦٧، ص٤٧-٤٨؛ الجُميلي، المصدر السابق، ص١٨١.

١٧- الأفندي، المصدر السابق، ص٢٤٥.

للتفاصيل عن السياسة الإقتصادية في الصين للمُدة(١٩٤٩-١٩٧٦).

يُنظر: الجُميلي، المصدر السابق، ص١١٥-١٨٦؛ الزُبيدي، المصدر السابق، ص٢٨-٥٥؛ الصين المُعاصرة، المصدر السابق، ص١٢٦-٣٠٩.

١٨- منتهى طالب سلمان، الصراع السوفيتي-الأميركي خلال الحرب الباردة ١٩٥٢-١٩٩١. الصين أنموذجاً للدراسة، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص١٢٥.

وبهذا الصدد أدتْ زيارة الرئيس الأميركي(ريتشارد نيكسون Richard Nixon ١٩٦٩-١٩٧٤)، في شباط ١٩٧٢، ورئيس وزراء اليابان(كاكوي تاناكا Kouei Tannka ١٩٧٢-١٩٧٤)، إلى الصين في أيلول ١٩٧٢، إلى تطبيع العلاقات الصينية مع كُل من الولايات المُتحدة الأميركية، واليابان وأنعكاسها إيجابياً على الصعيدين السياسي والإقتصادي.

محمد علي القوزي وحسّان حلاق، تأريخ الشرق الأقصى الحديث والمُعاصر، (بيروت، دار النهضة

العربية، ٢٠٠١)، ص١٦٢-١٦٣؛ فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان (١٨٥٣-١٩٧٢)، (طنطا، مطبعة غباشي، ١٩٩٧)، ص ٢٠١-٢٠٦.

١٩- ولد من عائلة الفلاحين في قرية (غوانغن Guang'an) في إقليم (سيتشوان (Si-chuan ، في 22 آب 1904، درس في فرنسا عام 1920، وتأثر بالأفكار الشيوعية عند عودته إلى الصين، فانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني في عام 1923، شغل منصب المفوض السياسي للجيش في المناطق الريفية وعدَ ، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، عمل (دنغ) في إقليم التبت والمناطق الجنوبية الغربية الأخرى لتعزيز السيطرة الشيوعية، وكان أحد الداعمين (لماو)، أصبح له دور أساس في إعادة البناء الاقتصادي للصين عقب القفزة الكبرى إلى الأمام لدعم سياساته الاقتصادية، وبرغم ذلك، كان على خلاف مع الأيديولوجيات السياسية لماو ، مما أدى إلى طرده من الحزب خلال الثورة الثقافية، ولكن استعاد مكانته في عام ١٩٧٨. ورث (دنغ) دولة محفوفة بالمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الثورة الثقافية والحركات السياسية الأخرى من عهد (ماو)، أصبح دنغ الشخص البارز من الجيل الثاني من القيادة الصينية، وعد «مهندس» التفكير الاشتراكي الجديد، عن طريق الجمع بين الأيديولوجية الاشتراكية للحزب الشيوعي مع اعتماد عملي للممارسات اقتصاد السوق، فتح دنغ الصين على الاستثمار الأجنبي، والسوق العالمي والمنافسة خاصة محدودة، وينسب له تطوير الصين لتصبح واحدة من أسرع المناطق نموا الاقتصادات في العالم، ورفع مستوى معيشة مئات الملايين من المواطنين الصينيين، من أبرز أقواله(لايهم ما إذا كان القط اسود أو ابيض طالما أنه يصيد الفئران)، للدلالة على انفتاحه الاقتصادي على العالم الخارجي بغض النظر عن الأيديولوجيات السياسية، توفى في 19 شباط 1997.

Jean-François Huchet and Ezra Vogel, Deng Xiaoping and the Transformation of China, (London, Cambridge, MA, and The Belknap Press, 2011),pp.4-8.

٢٠- ابتسام محمد عبد العامري، التحديث في الصين. دراسة في الابعاد الاساسية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٨٥.

٢١- Robert Taylor,Greater China and Japan Prospects for an economic partnership in East Asia,(London, Routledge, 1996),p.5.

٢٢- شوقي جلالاً الصين وكورياج . التجربة والمواجهة في عصر العولمةً بحث في كتاب: الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربيً (القاهرةً مكتبة مدبوليً ٢٠٠٤، ص٢٣٩.

٢٣- نقلاً عن: محمود عبد الفضيلً العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادةً(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيةً ٢٠٠٠،) ص٩١.

٢٤- هي المرتكزات الرئيسة التي تبتغيها عملية

التنمية الإقتصادية، والأسلوب الذي تتبعه في تحريك عجلة التنمية ضمن وقت معين لمعالجة حالة التخلّف والقضاء على القيود المعوقة لها.

عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الإقتصاد، ج٢، (بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٤)، ص٢٩٥؛ دليل المصطلحات الإقتصادية والتخطيطية، ص١٩.

٢٥- عبد الهادي سليم المظفر، الأنظمة الإقتصادية المقارنة، (البصرة، مطابع التعليم العالي، ١٩٨٩)، ص٤٢٧.

٢٦- Michael Johnston and Yufan Hao, China's Surge of Corruption: Delayed Political Development Market and Democratic Reform, "Journal Asia-Pacific Development", Democracy, October 1995, Vol.1, No.9,pp.7-9.

٢٧- العامري، المصدر السابق، ص ٨٦.

٢٨- حنان قنديل، العلاقات المصرية- الصينية، بحث في كتاب : العلاقات المصرية-الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٢٩- جمهورية الصين الشعبية، دستور جمهورية الصين الشعبية لعام ١٩٨٢، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٨٣)، ص١٩.

٣٠- هاني الياس خضر الحديثي، اتجاهات اساسية في سياسة الصين الأقليمية،» مجلة دراسات أستراتيجية»، جامعة بغداد، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص٣٢.

٣١- محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية ١٩٨٥-١٩٩٧،» مجلة دراسات أستراتيجية»، جامعة بغداد، العدد الرابع، ١٩٩٨، ص٢٧-٢٨.

٣٢- Quoted in Taylor. Op. Cit. p.177.

٣٣- وهو جزء مُهم من رأس المال، ويوجد على شكل وسائل إنتاج تشمل الأبنية والمنشآت والآلات والأجهزة والطاقة المحركة والمواد الأولية والمساعدة. عظيم ، المصدر السابق، ص ٧٣.

٣٤- Chad J. Mitcham, China's Economic Relations with the west and Japan 1949-79, Grain, Trade and diplomacy,1 st. ed., (London, Routledge, 2005).pp.201-211.

٣٥- Walfgang H. Reinicke, Global Public Policy," Foreign Affairs", vol. 76. No.6. Nov. – Dec, 1997, p. 128.

٣٦- عبد الفضيل، المصدر السابق، ص ١٠٦؛ العامري، المصدر السابق، ص ١٤٦.

٣٧- Huchet and Vogel. Op. Cit. P. 56.

٣٨- Taylor. Op. Cit. P. 172.

٣٩- جان زيغلر، سادة العالم الجدد. العولمة- النهابون-المرتزقة- الغجر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص١٠٤.

٤٠- H. Lyman Miller, Holding the Deng Line, The China Business Review, January-February 1993, pp. 30-30.

٤١- المظفر، المصدر السابق، ص ٤٢٧.

٤٢- هي منظمات إجتماعية متعددة الأغراض ظهرت بعد إعلان (ماو) عن مشروع (القفزة الكبرى إلى الأمام) في ٢٩ آب ١٩٥٨، تجمع بين الزراعة والتجارة والصناعة، بحيث تكون الكومونة الواحدة وحدة إنتاجية وإدارية متكاملة لامركزية، إلا أن إنتاجها العام يوجَّه حسب خطة الحكومة المركزية.

للتفاصيل. يُنظر: الجميلي، المصدر السابق، ١٩٢-٢٠١؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٩.

٤٣- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة في ابعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، (القاهرة، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص٢٣٦-٢٣٧.

٤٤- Huchet and Vogel. Op. Cit. P. 59.

٤٥- وي وي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ١٢، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص١١.

٤٦- Taylor. Op. Cit. p.173.

٤٧- Reinicke. Op. Cit. p. 133.

٤٨- تأسست في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٤٥، بعد أن وقّع عليها ممثلو أربع وعشرون دولة في مؤتمر عُقِد بمدينة (كُيبك Quebec) شرق كندا، وأهم أهدافها القضاء على الجوع ورفع مستوى التغذية والمعيشة وتحقيق اكتفاء ذاتي للمنتجات الزراعية.

٤٩- Mille. Op. Cit. pp 27-28.

٥٠- زانج، المصدر السابق، ص ١٤.

٥١- Huchet and Vogel. Op. Cit. P. 52.

٥٢- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على: صباح محمود محمد، الاقتصاد الصيني، ج٢، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، ١٩٨٤)، ص ٥٣ ؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص٨٣؛ العامري، المصدر السابق، ص ١٠٦ .

٥٣- الزبيدي، المصدر السابق، ص ٧٣-٧٤.

٥٤- مجموعة مؤلفين، معجزة شرق آسيا. النمو الإقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص٢١١-٢١٢.

٥٥- V.S. Miasnikov, Russia,China & The Development of Eursia ,"Eir Magazine",Vol.24,No.48,Nov.28,1997,p.42.

٥٦- دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٢٤٧-٢٤٩.

٥٧- Maisnikov. Op.cit. p.82.

٥٨- بورشتاين ودي كيزا، المصدر السابق، ص ٣١٧.

٥٩- محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب،(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٢٧٢.

٦٠- بورشتاين ودي كيزا، المصدر السبق ، ص٣١٥-٣١٨.

٦١- أسست في تشرين الأول ١٩٤٧، بعدما وقّع عليها ممثلو ثلاث وعشرون دولة في مدينة جنيف السويسرية، وتم تفعيل عملها في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨، وأهم أهدافها خفض التعريفة الكمركية بين أعضائها ومناقشة أمور التجارة العالمية، والإستثمار الكامل للمواد الإقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.

محمد عمر الحاجي، حقيقة الجات» GATT»، ط١، (دمشق، دار المكتبي، ٢٠٠١)، ص٣١-٣٢؛ New Age Encyclopedia, Vol. 7, p. 487.

٦٢- زانج، المصدر السبق ، ص٤٥-٤٦.

٦٣- Taylor, Op. Cit, p.177.

٦٤- الزبيدي، المصدر السابق، ص ٨٣؛ محمد، صباح محمود، المصدر السابق، ص ٤٧.

٦٥- العامري، المصدر السابق، ص ١٠١.

٦٦- عظيم، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

٦٧- هناء عبد القادر السامرائي، الاستثمار الاجنبي والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً،(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٣٣٨.

٦٨- قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ، ٢٠٠٥، ص ١٤٩.

٦٩- Mehmet Ogutcu, Turkey & China Perception, "Journal of International Affairs", Vol. 1, No. 3, Sep-Nov. 1999, p. 162.